



تحليل العلاقة بين التضخم والأداء المالي – دراسة تحليلية لبيانات عينة

من المصارف العراقية الخاصة للفترة من (2005-2020)

Analysis of the Relationship between Inflation and Financial Performance: An analytical Study of the Data of A sample of Iraqi Private Banks for the Period (2005-2020)

الباحثة / حوراء عبد اللطيف عبود

Howra Abdel-Latif Abboud

hawraa.abdullatif@s.uokerbala.edu

جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد

College of Administration and Economics -
University of Karbala

أ.م.د. حامد محسن جداح المسعودي

Ass. Pro. Dr. Hamid Mohsin Jadah Al-Masoudi

hamed.m@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد

College of Administration and Economics -
University of Karbala

المستخلص:

هدفت الدراسة لقياس أثر التضخم في مؤشرات الأداء المالي (معدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار، ونسبة السيولة- نسبة التداول) وتم اختيار ثلاث مصارف تجارية عراقية من القطاع الخاص بطريقة قصدية وهي (مصرف الشرق الاوسط، ومصرف سومر، ومصرف الاهلي). ولغرض اختبار الفرضيات تم استخدام معامل الارتباط البسيط ومعامل الانحدار البسيط واختبار F لتحديد معنوية نموذج واختبار t لاختبار معنوية معامل الانحدار باستعمال برنامج JASP V.0.16. واستنتجت الدراسة بوجود علاقات ارتباط وأثر دالة احصائياً بين التضخم ومؤشرات الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الاداء المالي، نسب الربحية، نسبة السيولة.

Abstract:

The Study Aimed To Measure The Impact Of Inflation On Financial Performance Indicators (The Rate Of Return On Equity, The Rate Of Return On Investment, And The Ratio Of Liquidity- Trade Rate) And Three Iraqi Commercial Banks From The Private Sector Were Selected Intentionally, Namely (Middle East Bank, Sumer Bank, And Al-Ahly Bank). For The Purpose Of Hypothesis Testing, The Simple Correlation Coefficient, The Simple Regression Coefficient, The F-Test To Determine The Significance Of The Model, And The T-Test To Test The Significance Of The Regression Coefficient Were Used The Jasp V.0.16 Program. The Study Concluded That There Are Statistically Significant Correlations And Effect Between Inflation And Financial Performance Indicators.

Keywords: Inflation, Financial Performance, Profitability Ratios, Liquidity Ratio.



1- المقدمة :

يعد التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كافة الدول المتقدمة ،حيث يؤدي ذلك الى تأثير كبير على كافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية وقد شهدت السنوات الماضية ارتفاع كبير في معدلات التضخم حيث وصلت في بعض البلدان الى ضعفين واكثر ،لذا اثر ذلك سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ،لذلك تحضا مسألة التضخم باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وايضا الافراد العاديين ،يعود ذلك لما يسببه التضخم من تكاليف اقتصادية كبيرة ،حيث زاد الاهتمام بظاهرة التضخم من قبل الباحثين الاقتصاديين وصناع القرار لذا يؤدي التضخم الى حدوث اختلال اقتصادي وفقدان التوازن الاقتصادي .

2- منهجية الدراسة

1-2- مشكلة الدراسة : يعد التضخم احد المؤشرات الاقتصادية ، التي تؤثر بصورة مباشرة ، بكافة قطاعات الاقتصاد .لذا يعد القطاع المصرفي واحد من اهم المكونات الاقتصادية التي لها حساسية بالغة اتجاه التضخم . ويمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

- ما هو تأثير التضخم على مؤشر ROA
- ما هو تأثير التضخم على مؤشر ROE
- ما هو تأثير التضخم على مؤشر LIQUIDITY

2-2- فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى (H01) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين التضخم ومؤشرات الاداء المالي بمستوى معنوية 5% للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2020).

وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

- الفرضية الفرعية الاولى (H011) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين التضخم و متغير (ROA) .
- الفرضية الفرعية الثانية (H012) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين التضخم و متغير (ROE) .
- الفرضية الفرعية الثالثة (H013) (لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي و متغير (LIQUIDITY) .

الفرضية الرئيسية الثانية (H02) (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم ومؤشرات الأداء المالي بمستوى معنوية 5% للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2020).

وتتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية هي:

- الفرضية الفرعية الرابعة (H021) (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم و متغير (ROA) .
- الفرضية الفرعية الخامسة (H022) (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم و متغير (ROE) .
- الفرضية الفرعية السادسة (H023) (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم و متغير (LIQUIDITY) .

3-2- أهمية الدراسة : تكتسب هذه الدراسة اهميتها من محاولة دراسة الأثر الناتج عن التضخم على الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة .

4-2- أهداف الدراسة : يمكن ابراز اهداف الدراسة من خلال النقاط التالية :

1. التعرف على مفاهيم الدراسة (التضخم والاداء المالي)



2. دراسة وتحليل العلاقة بين التضخم ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة بمؤشر العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار ونسبة السيولة للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005-2020).

الاطار النظري للدراسة

5-2- التضخم

1-1-3- مفهوم التضخم: ويعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية مألوفة لدى الكثير من الافراد , حيث يعد التضخم اكثر المصطلحات الاقتصادية الشائعة , وبالرغم من تنوع استخدامه الا انه لا يوجد اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم محدد يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي , ويرجع ذلك الى انقسام الافكار والآراء حول تحديد مفهوم لهذا المصطلح لوصفة عدة حالات (عبد الله ، 2007: 3).

أ- ارتفاع المستوى العام للأسعار

ب- زيادة الدخل النقدي لدى الافراد

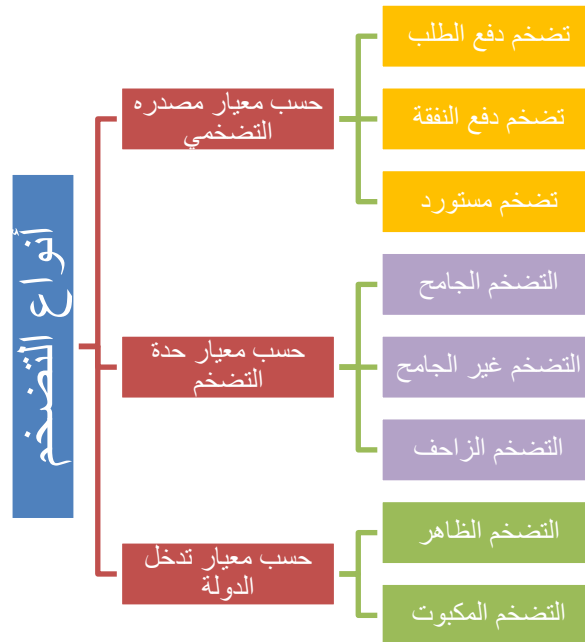
ت- الافراط في خلق الارصدة النقدية

ث- ارتفاع تكاليف الانتاج المستخدمة في العمليات الانتاجية .

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي (Baumol &Blinder,2010 :87) . في حين عرفه Stanley David and انه الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار ويرافقه انخفاض في قيمة النقود الحقيقية ، ويصبح التضخم اكثر سرعه عندما يصاحبه زياده في الاصدار النقدي والذي يتم تمويله بالقروض المحلية والاجنبية بدلا من الضرائب (David and Stanley , 1997:462) . كما عرفه Ackley بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار (Ackley, 1961:422).

2-1-3- انواع التضخم

هنالك انواع عديدة للتضخم حسب معيار مصدره التضخمي وحدة التضخم ومعيار تحكم الدولة في الاسعار . ويبين الشكل التالي انواع التضخم :



الشكل (1) أنواع التضخم

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الأدبيات السابقة



حسب معيار تدخل الدولة يقسم التضخم إلى:

(1) **التضخم الظاهر**: يظهر هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب الكلي دون تدخل من الدول , حيث ترتفع فيه الاسعار بحرية الاجل تحقيق التعادل بين العرض والطلب (رجب ، 2010 :12).

(2) **التضخم المكبوت**: هو التضخم الذي تحدد الدولة سقفا معين للأسعار , حيث تقوم السلطات باتخاذ الاجراءات التي تهدف الى وضع حدود قصوى للأسعار كسياسية الدعم الحكومي , والتسعير الاجباري , وفي النهاية لابد ان تزداد الاسعار و تعجز القيود والاجراءات بمعالجة الزيادة في الطلب الكلي ,لذا حيث يؤثر هذا النوع من التضخم على القيمة الحقيقية للنقد وتظهر الوحدة النقدية بكمية اكبر من قيمتها الحقيقية ,ومن اجل معالجة هذه الحالة لابد من زيادة الانتاج (عبد العال ,1990:35) .

أ- حسب معيار حدة التضخم يقسم التضخم إلى:

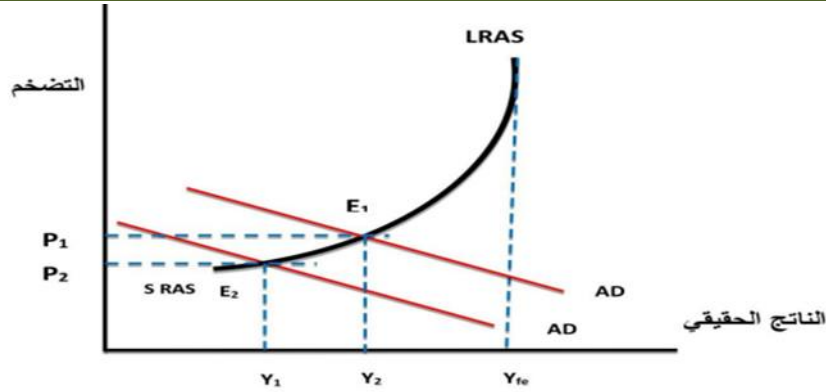
(1) **التضخم الزاحف**: يطلق عليه بالتضخم المعتدل ويتميز هذا التضخم بارتفاع بطئ ومتواصل في المستوى العام الاسعار ,وبمعدلات بسيطة وثابتة او مستقلة ويتراوح ما بين 1- 3 %ولكن لا يتجاوز 10% سنويا (الامين ,1983:196).

(2) **التضخم الجامح**: يعد من اخطر انواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد القومي , يحدث التضخم الجامح نتيجة الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع انخفاض كبير في المعروض السلعي ,بسبب الظروف الغير الاعتيادية التي يمر بها الاقتصاد , "و يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تعاني عجز كبير في ميزان المدفوعات , وانخفاض كبير في حجم الموارد الداخلية الامر الذي يؤدي الى زيادة الاصدار النقدي بهدف تمويل عجز "ويتصف التضخم الجامح بارتفاع كبير في معدلات الاسعار وفي النهاية يؤدي ذلك الى زيادة في الاسعار (طه ,2021:10).

(3) **التضخم غير الجامح**: يكون هذا النوع من التضخم اقل خطورة حيث ترتفع فيه الاسعار بمعدل اقل ويمكن علاجه من خلال السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي (لمحنت وأخرون ،2019:19) .

ج- حسب معيار مصدره التضخمي يقسم التضخم إلى:

(1) **تضخم سحب الطلب**: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع مستوى الطلب دون ان تصاحبه زيادة ممتاثلة في حجم الانتاج ,اذ يعجز القطاع الانتاجي من تلبية الزيادة الحاصلة في الطلب, فيختل التوازن وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام الاسعار

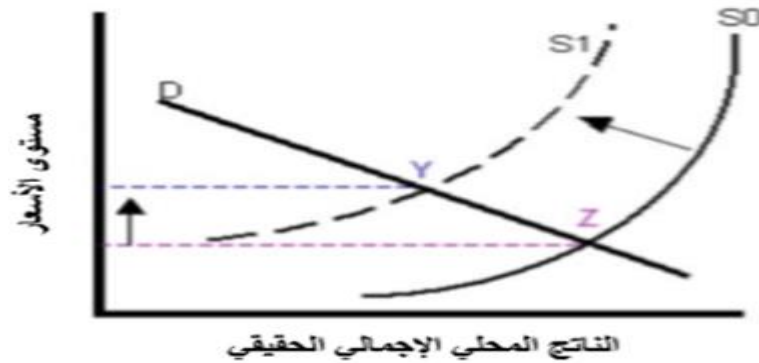


الشكل (2) تضخم سحب الطلب

Source: Dedu.V And Anderi.B,2009 Dumitrescu,"Underling Factors Of Persistent Inflation In Romania ,Annales University Series,Economicxa.11(1),P370.

يبين الشكل رقم (2) التضخم الناشئ عن عوامل سحب الطلب وانتقال منحنى الطلب من (AD1) الى (AD2) سوف يؤدي ذلك الى حدوث تضخم نتيجة الزيادة في مستوى الطلب التي لا يقابلها زيادة في مستوى العرض بسبب عدم القدرة على زيادة الانتاج في الامد القصير في ظل ثبات منحنى العرض ويؤدي ذلك الى انتقال نقطة التوازن الاقتصادي التي بموجبها يتم تحديد الاسعار من (E1) الى (E2) وبالتالي زيادة الاسعار وارتفاع معدل التضخم .

(2) **تضخم دفع النفقة** : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج مثل (المواد الخام , الاجور , الوقود او غيرها) , لذ يقوم منتجين برفع اسعار السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الانتاج , ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي



الشكل (3) التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة

المصدر : الشيخ طه ، رانيا ، التضخم واسبابه واثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي 2021 ، ص 13.



يبين الشكل (3) التضخم الناشئ من تكاليف الانتاج, ان انتقال منحى العرض من S_0 الى S_1 سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع السعر التوازني, وبالتالي انتقال نقطة التوازن من (Z) الى (Y) اذ يعني ذلك مستوى اعلى من الاسعار ومعدل التضخم

(3) **التضخم المستورد** : لا يحدث هذا النوع من التضخم داخل الدولة , انما يتم ادخاله عن طريق استيراد السلع والخدمات من العالم الخارجي , بغض النظر عن حجم العرض الكلي والطلب الكلي . ويعرف التضخم المستورد بانه : " هي تلك الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار, من جراء فائض الطلب الكلي او الارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية " (Mayerlen et al,2008:261) .

3-1-3- اسباب ظهور التضخم في الاقتصاد العراقي

(أ) الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي : تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد انتاجي يعتمد على الزراعة والصناعة الى اقتصاد ريعي يعتمد ايرادات بيع النفط بنسبة 95% , وخاصة بعد ما فشلت اغلب المشاريع الصناعية والانتاجية بسب سوء الادارة التخطيط , وعدم استحضار الافاق المستقبلية , وتراجع الانتاج الزراعي المحلي , لذا اعتمد الاقتصاد العراقي على استيراد المنتجات الزراعية "الحيوانية والنباتية" (حسن, 2008: 3).

(ب) اندام النهج الاقتصادي : من المعروف ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد مختلط , فلا هو بالاقتصاد الحر , ولا هو اقتصاد موجه بشكل كامل , اذ يعتمد على برامج وفرضيات شتى , تحمل التناقض فيما بينها , ولا يتصف الاقتصاد العراقي بميزة موحدة لهياكله والياتة وخاصة بعد سنة 2003, كما ان عدم وضع خطط وبرامج اقتصادية واضحة ادى ذلك عدم اعمار البنية الانتاجية ومشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة خاصة في مجال القطاع الكهربائي وقطاع صناعة النفط (حسن, 2008:7).

(أ) الانفاق الحربي والميزانيات التسليحية الضخمة : " ادى تزايد الانفاق الحربي ومواجهة حروب اقليمية ودولية خلال ما يقارب عقدين من الزمن الماضي الى تخصيص معظم ايرادات العراق النفطية لصالح التجهيزات العسكرية " , وتخفيض مخصصات الاستثمار الى اقل مستوى , حيث ادى ذلك الى ايقاف تمويل المشاريع الاقتصادية القائمة وضمور الاستثمار الخاص , وهروب رؤوس الاموال بحثا عن مشاريع اقتصادية امنة , وكل هذا ساهم في تعطيل الانتاج الوطني (غزال , 2008: 128).

(ب) الفرص الاستثمارية الكثيرة : ادى الارتفاع في اسعار النفط الى ظهور فرص استثمارية كثيرة , حيث اعلنت البلدان المنتجة للنفط عن مشاريع ضخمة , لذا ساعد ذلك تدفق الكثير من الشركات والمستثمرين الجانب , حيث ادى ذلك زيادة الطلب على عل مختلف السلع والخدمات , وبالأخص العقارات السكنية (العسومي , 2008:15).

(ت) الفساد المالي : انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات ودوائر الدولة , و اختلاس الملايين الدولارات في مشاريع وهمية من قبل القوى والشخصيات السياسية نتيجة سيطرتهم على موارد الدولة ,



إضافة إلى ذلك عدم توزيع الدخل بصورة عادلة بين أفراد المجتمع , رغم أن حصة الفرد الواحد حسب الإحصائيات الرسمية التي تصدرها الحكومة من المفترض يصل (2405) دولار للفرد الواحد , حيث تبين من خلال الإحصائيات التي تصدرها صندوق النقد الدولي أن 22% من الشعب يعيش تحت خط الفقر (عبد الله, 2003:6).

4-1-3- آثار التضخم

من المعلوم أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية لها آثار سلبية ليس على القوى الشرائية والدخل إنما على عمليات والاستثمار ولادخار والتنمية الاقتصادية ويمكن توضيح الآثار السلبية لظاهرة التضخم من خلال ما يأتي .

- (1) إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع : يتسبب التضخم بأحداث تفاوت في توزيع الدخل بحق أصحاب الثروات , فخلال فترة التضخم يتضرر أصحاب الدخل الثابتة الموظفين والعمال نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم , أما أصحاب الأعمال الحرة ورجال الأعمال فيزداد دخلهم خلال فترة التضخم (Rogers,2007:47).
- (2) يؤثر التضخم تأثير سلبي على العجز الذي يصيب الموازنة العامة , لذا يجبر الدولة للجوء إلى الديون الخارجية من أجل سد العجز الحاصل في الموازنة العامة . وهذا ما يحصل في العراق خلال السنوات الأخيرة (Darman,2009:13).
- (3) أنتشار ظاهرة الرشوة والفساد المالي والإداري بجميع أنواعه , ولقد لجأ الكثير من الناس إلى طرق وأساليب لغرض الحصول على الكسب الغير مشروع من أجل المحافظة على ميزانيتهم لمواجهة تفاقم الأسعار.
- (4) التضخم والكفاءة الاقتصادية : يؤدي التضخم إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية لأنه يصرف مؤشرات السوق لساعة معينة إذا كان التضخم منخفض وإذا ارتفع سعر السوق لساعة معينة فالبايع والمشتري يكون على علم بتفسير فعلي في شروط عرض وطلب تلك ويستطيعون الرد بشكل مناسب (سامو يلسون 2001:614).
- (5) أثر التضخم على وظائف النقود وتوازن السوق : يسبب التضخم في انخفاض القوة الشرائية للنقود , ثم يؤدي إلى اختلاف في الوظائف التي تقوم بها حيث يقوم الأفراد بالتخلص من السيولة النقدية وتحويلها إلى سلع وموجودات يمكن تزداد قيمتها بمرور الزمن الذي يضاعف من حدة الطلب (يونس, 2001:35).

2-3- الأداء المالي

1-2-3- مفهوم الاداء : عرفه Daft بأنه قدرة المنظمة على إنجاز أهدافها باستعمال مواردها المتاحة بأسلوب كفوء وفعال (Daft,2001:12). حيث تشير الكفاءة إلى نسبة المدخلات المستهلكة إلى المخرجات المستهلكة , إذا كانت المدخلات أكثر من المخرجات تكون الكفاءة عالية , فتشير الفعالية إلى الأهداف المتحققة بغض النظر عن التكاليف المرتبطة بها (الملكوي, 2008: 30).



3-2-2- مفهوم الاداء المالي المصرفي : يعتبر مفهوم الاداء المالي من اكثر المفاهيم الادارية الشائعة ويتضمن العديد من المحاور الجوهرية المتعلقة بنجاح المنظمة او فشلها . هو عبارة عن معيار يبين مدى نجاح المصرف في توظيف موجوداته بطرق مختلفة لتحقيق العوائد (widagdo&Ika:2008:98). هو مقياس كيفية تأدية المصرف لعملية معينة . (Haaget al ,2008;70). يعرف هو عبارة عن مقياس يعبر عن اداء المصرف لأعماله باستخدام المؤشرات المالية كالربحية . (Miller &Doss,1996;14). وعرفه widagdo هو معيار يعتمد على مؤشرات عديدة كالسيولة والكفاءة والربحية لقياس الوضع المالي للمصرف (widagd ,2008;98).

3-2-3- أهمية الاداء المالي : يمكن تحديد أهمية الاداء المالي من خلال النقاط التالية : (الطيب، 2016: 124)

- 1) التعرف على مقدار ما تحقق من اهداف المصرف .
- 2) يساعد الاداء المالي في توفير معلومات لمختلف المستويات الادارية لغرض اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة
- 3) التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف فروع المصرف .
- 4) اكتشاف الاخطاء والانحرافات والقيام باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها
- 5) المراجعة المستمرة للأداء تساعد في التعديلات بشكل مستمر .
- 6) القدر الكبير من الوصول الى موارد التمويل الخارجي , الذي يحقق بدوره فرص استثمارية كبيرة .
- 7) قدرة التحكم بالأزمات المالية التي تصيب المصارف وتخفيف حدتها .
- 8) يساعد الاداء المالي في توجيه الادارة العليا بوضع المقاييس اللازمة لغرض تطوير رسالة عن طريق مراكز المسؤولية التي تحتاج الى المزيد من الاشراف والمراقبة .
- 9) يعتبر الاداء المالي مقياس يبين مدى نجاح المصرف من خلال السعي في مواصلة نشاطه لغرض اجاز اهدافه .

3-2-4-العوامل المؤثرة على الاداء المالي :

ان الاداء المالي للمصارف يتأثر بعوامل عديدة يمكن تقسيمها الى عوامل البيئة الداخلية وعوامل البيئة الخارجية:

أ- عوامل البيئة الداخلية Internal Environment Factors

- 1) حجم المصرف Bank size يقصد بحجم المصرف هو تقسيم المصارف الى كبيرة ومتوسطة وصغيرة , اذ توجد مقاييس عديدة لحجم المصرف ومنها اجمالي الموجودات واجمالي الودائع واجمالي رأس المال المدفوع واجمالي المبيعات او عدد فروع المصرف , ويعتبر الحجم احد العوامل التي تؤثر على الاداء المالي للمصارف , حيث يكون تأثير اما ايجابي او سلبي اذ يمثل الحجم عائقا لأداء المصارف . ويصبح اداء المصرف اقل فعالية وادارة اكثر تعقيد في حالة لم تتوفر الاحتياجات الاساسية للتوسع مثل الكوادر البشرية أما التأثير الايجابي فكلما ازداد حجم المصرف تزايد المحللين الماليين .ومن خلال الدراسات التي اجريت تبين ان العلاقة طردية ما بين حجم المصرف واداءه (Jadah et al., 2021; 161). وعند القيام بأجراء مقارنة بين المصارف فيجب ان نختار المصارف المتساوية بالحجم والتي تقدم خدمات متشابهة, ولكي تكون مقارنة الاداء صحيحة فيجب المقارنة بين المصارف التي تعمل في نفس القطاع .ومن افضل طرق المقارنة هو اختيار المصارف المتقاربة بالحجم والتي تعمل في منطقة واحدة وتحت قوانين وانظمة متماثلة (Rose&Hudgins,2008:184).
- 2) التكنولوجيا Technology نتيجة التغيرات التكنولوجية التي حصلت خلال السنوات الماضية وبسبب زيادة حدة المنافسة وتنامي حجم الاسواق , وتغير حجم المصرف , ولعدم مقدرة الادوات القديمة في معالجة التحديات , حيث اصبح من الصعب الحصول على المعلومات التاريخية بخصوص القضايا المتداخلة وكثرة المعلومات وغالبا ما تكون مبعثرة وغير مترابطة وعدم توفر طريقة متناسقة لتوحيد البيانات وتفسيرها حيث ادى ذلك الى زيادة عمليات مقابلة احتياجات العمل وهي عملية صعبة ومعقدة . "وكل ذلك كان له اثر كبير في كيفية انجاز اعمال المصرف في نشر ونقل المعلومات عبر التكنولوجيا



الرقمية مثل الحاسبات والهواتف بوصفها ادوات اساسية في مساندة عمليات المصرف
(Barneq&Herterlg,2006:34).

من خلال استعمال الاساليب والادوات التي قيمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ادت الى زيادة اهمية استخدام المعلومات لغرض الحصول على الميزة التنافسية وتعزيز قدرة المصرف وتحسين كفاءته ويتم ذلك من خلال الربط الداخلي والخارجي عبر تدفق البيانات والمعلومات ويؤدي ذلك الى تحسين عمليات صنع القرار وتطوير الاداء المصرفي بصورة عامة (popa&cucui,2009:336).

والتكنولوجيا "هي مجموعة من الادوات المهمة التي تجعل المصرف اكثر كفاءة وتساعد في تحديد الفرص والتحديات بشكل افضل" ومن الضرورة لأي مصرف ان يعرف كيفية استخدام الادوات التكنولوجية المتوفرة لديه وتعيين نوع التكنولوجيا التي تناسب طبيعة اعماله , والمنسجمة مع اهدافه , اذ تعد التكنولوجيا من ابرز التحديات التي يواجهها العمل المصرفي بصفة عامة (Almotair,2009:3).

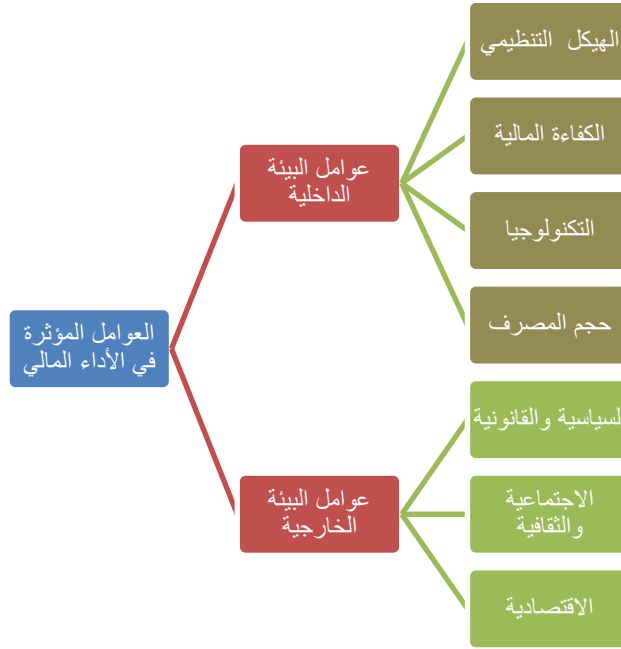
(3) الكفاءة المالية financial efficiency تعد الكفاءة احد المعايير المهمة والمتعمدة في تقسيم الاداء المالي للمصرف اذ تبين الكفاءة المالية العلاقة بين المدخلات والمخرجات , وتلعب الكفاءة دور مهم في العديد من القرارات التي يمارسها المصرف وتعرف الكفاءة المالية هي الطريقة التي يمكن من خلالها قياس قدرة المصرف في استخدام موجوداته المالية لتوليد ايرادات اجمالية , لذا فقد تعد الكفاءة المالية هي افضل الاجراءات المالية والادارية. (Dawson,2010;20).

(4) الهيكل التنظيمي Organizational Structure يمثل الاطار الذي تتفاعل فيه , كافة المتغيرات المتعلقة بالمصرف واعماله , وفيه يتم تحديد المسؤوليات والصلاحيات واساليب تبادل الانشطة والمعلومات لذا يتمثل الهيكل التنظيمي للمصارف بالكثافة في الوظائف الادارية ويشمل التمايز الراسي الذي يمثل عدد المستويات الادارية في المصرف , والتمايز الافقي الذي يمثل عدد المهام التي نتجت عند تقدير العمل المصرفي , ويؤثر الهيكل التنظيمي على اداء المصرف من خلال المساعدة في انجاز الخطط بنجاح , من خلال تنظيم النشاطات والاعمال التي يجب القيام بها وبعدها يتم تحديد الموارد , بالاضافة الى ذلك تسهيل تخصيص ادوار الافراد في المصرف والمساعدة في اتخاذ القرارات الكفوءة والفعالة (الوادي ونزال , 2010 , 157) (الشماع والحمود , 2007 : 165).

ب- العوامل الخارجية External factors

- (1) العوامل القانونية والسياسية: اي الظروف السياسية والقانونية للبلد , الذي يقسم فيه المصرف القوانين المنظمة للعمل المصرفي .
- (2) العوامل الاقتصادية: تشمل طبيعة النظام الاقتصادي المتبع وانعكاساته على أنشطة المصرف وموارده المتاحة في البلد , ويتضمن ايضا المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة .
- (3) العوامل الاجتماعية والثقافية : اي العادات والتقاليد التي يؤمن بها افراد المجتمع , ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات المجتمع الخاصة بالتعامل مع طبيعة أنشطة المصرف والخدمات التي يقدمها .

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الاداء المالي من خلال الشكل رقم (4).



الشكل (4) العوامل المؤثرة على الاداء المالي

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات السابقة

3-2-5- المخاطر التي يتعرض لها الاداء المصرفي

تعد المصارف من اكثر المؤسسات المالية المعرضة للمخاطر بسبب طبيعة نشاطها حيث ان 90% من اموال المصرف هي التزامات اتجاه الغير , والمصادر الرئيسية يشغلها للمصرف تكون من ودائع العملاء, وهذه الودائع معرضة من قبل مودعيها (Mohammad et al., 2020:2). حيث يجب على ادارة المصرف تقدير ودراسة هذه المخاطر , حيث تضمن انجاز أنشطة المصرف ,ومن ضمن المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي (المحجوب , 1999 :25).

أ- التصنيف على اساس ارتباط الخطر بالمصرف

(1) المخاطر النظامية: systemic risk: هي المخاطر التي تؤثر على كافة القطاع المصرفي , بسبب التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية , حيث يؤدي ذلك الى تذبذب العوائد المتوقعة للاستثمارات كافة , ومن الصعب السيطرة والتحكم بالمخاطرة النظامية بالتنوع كونها تمس اقتصاد الدولة كافة (Meuleman & Vannet,2020:1).

(2) المخاطر غير النظامية Unsystemic risk : هي المخاطر الخاصة التي تخص مصرف معين دون غيره , ويطلق عليها بالمخاطر المتبقية ,وتعد جزء من المخاطرة الكلية , التي تنفرد فيها ورقة مالية معينة , وقد تنشأ هذه المخاطرة نتيجة ظروف خاصة في المصرف مثل ضعف الادارة وتنشأ ايضا بسبب ظهور المنافسين الجدد ويرافقه تغيير اذواق العملاء , وتسبب هذه المخاطر تذبذبات العائد المصرفي ويمكن التنبؤ بالمخاطرة الخاصة لكل مصرف على حدة , ومن الممكن تقليل المخاطر الغير نظامية عن طريق التنوع (Ch & Saghir, 2020: 88) وتكتب المعادلة كالآتي :

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

ب- التصنيف على اساس مصدر الخطر : من خلال هذا المعيار يتم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الى مخاطر مالية ومخاطر التشغيل .



- (1) المخاطر المالية: هي المخاطر التي ينحرف فيها العائد الفعلي عن العائد المتوقع ويعتبر مقياس نسبي لمدى تقلب العوائد المحتمل تحقيقها مستقبلا (Ali& Oudat, 2020:161). ولغرض الاحاطة بأهم المخاطر المالية التي تواجهها المصارف سيتم تناولها باختصار :
- مخاطرة السيولة liquidity risk تعرف بأنها عدم قدرة المصرف في توفير الاموال اللازمة عند الطلب عليها لتلبية الطلبات الائتمانية وطلبات سحب المودعين وتتنزايد مخاطر السيولة عندما لا يستطيع المصرف في الوفاء بالتزاماته المالية , سواء كانت هذه الالتزامات مقابلة سحبوات على الودائع , او منح قروض جديدة وبالمقابل عدم امكانية الوصول الى مصادر نقدية جديدة للسيولة ومن الممكن ان يسبب ذلك الى عدم كفاية السيولة وغياب الملاءة المالية للمصرف وفقدان المصرف زبائنه وتحويلهم الى المصارف الاخرى , والحاق خسائر بالمالكين (الخالدي, 2008: 129).

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد} + \text{الارصدة النقدية لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

- المخاطر الائتمانية : تعرف بأنها مخاطر عدم سداد الفوائد الاوراق المالية والقروض (Al-Husainy & Jadah, 2021: 61). وعرفت ايضا بأنها عن فقدان جزء من اصل الدين والفوائد المستحقة سواء كانت بالنسبة للاستثمارات في الاوراق المالية او القروض طبقا للعقود والاتفاقات المبرمة , وتكون العلاقة طردية بين المخاطر والعائد فكلما زادت مخاطر الائتمان زاد العائد ,ويمكن للمصرف تخفيض مخاطر الائتمان عن طريق الاحتفاظ بنسبة قليلة من القروض (حنفي , 2007:37). ومن اهم نسب قياس المخاطر الائتمانية هي (Hempel and simonson ,1999:67).

$$\text{اجمالي الموجودات الى اجمالي الائتمان النقدي} = \frac{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

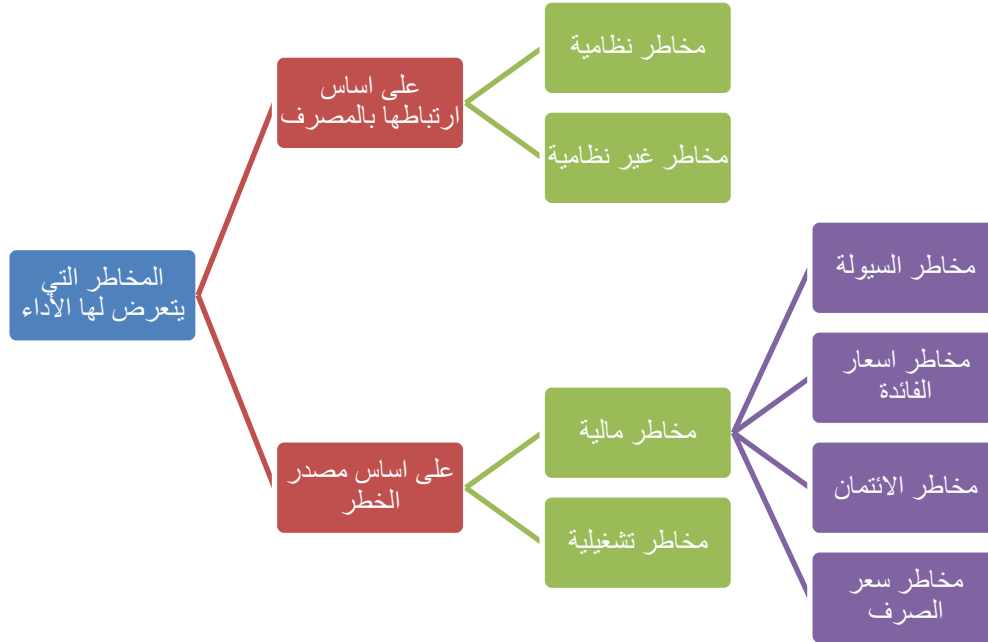
- وارتفاع هذا المؤشر يشير الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف , لأنه يعكس ذلك زيادة الائتمان النقدي المتمثل بالتسهيلات المصرفية والقروض القصيرة الاجل ويجب على المصرف مواجهتها وخاصة في حالة عدم القيام بتسديدها من قبل المقترضين.
- مخاطر معدل الفائدة : Interest rate risk وتعرف بأنها التذبذب الحاصل في عائد الورقة المالية نتيجة التغير الحاصل في مستوى العائد (Jones , 1999:140). حيث تمثل هذه المخاطر تغير في عوائد الموجودات وان ارتفاع اسعار الفائدة من قبل المصرف على الاموال المدبنة تؤدي الى انخفاض ارباحه, نتيجة ازدياد نفقات الفائدة التي يدفعها المصرف (carcia etal,2020:2).

$$\text{مخاطر معدل الفائدة} = \frac{\text{الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة}}$$

- مخاطر سعر الصرف Exchange rate risk وتعرف بأنها الخسائر التي يتكبدها المصرف, نتيجة التغيرات العكسية التي تحصل في سعر الصرف , لذا قد تحدث تباينات في ارباح المصرف, نتيجة ربط موجودات ومطلوبات المصرف بعملة صعبة ومعروفة بتغير اسعارها , فاذا احتفظ المصرف بموجودات عملة معينة بشكل يزيد عن مطلوباتها فيمكن ان يؤدي ذلك الى انخفاض سعر صرف العملة , اما في حالة احتفاظ المصرف بموجودات عملة معينة اقل من مطلوباتها يمكن ان يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الصرف (Rose&Hudgins,2010:219). وتنشأ مخاطر اسعار الصرف ايضا نتيجة قيام المصرف بتحويل ارباحه المصرفية التي تم تحقيقها في عملياته المالية خارج البلد , وتتعرض المصارف الى مخاطر سعر الصرف عند قيامها بتنظيم القروض بالعملات الاجنبية ويعود السبب الى احتمالية تغير القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات , وتكون هذه المخاطر اكثر تأثرا في المصارف التي تمارس اعمالها على المستوى العالمي , لكونها تواجه في نفس الوقت مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف (John,2016:4).



(2) مخاطر التشغيل Operational risks تنشأ هذه المخاطر نتيجة اختلال في الانظمة الداخلية كالأنظمة المعلوماتية والنظام المحاسبي وتحدث هذه المخاطرة ايضا نتيجة عدم التزام الاشخاص العاملين في المصرف بالأدب والاحلاق المهنية فيقومون بارتكاب الغش والتزوير (Mosis,2011:17).



الشكل (5) المخاطر التي يتعرض لها الاداء المالي

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات السابقة

3-2-6- أهمية المؤشرات المالية : تعتبر المؤشرات المالية من المرتكزات الاساسية التي تعتمد عليها عمليات تقييم الاداء المالي للمصرف واكثرها شيوعا بين المحللين الاقتصاديين وذلك بسبب سهولة استعمالها وامكانية الاعتماد عليها في عملية تقييم الاداء المالي للمصرف , وقد تطرق العديد من الباحثين والكتاب الى مفهوم المؤشرات المالية . (Buigut et al ;2013;29). وتعرف بأنها العلاقة التي يمكن تحديدها من خلال المعلومات المالية للمصرف وتستعمل لأغراض المقارنة (Roos,et al ;2006;57). ويمكن تلخيص اهمية المؤشرات المالية بما يلي (keown et al ,2011;86):

- تحديد مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته الجارية .
 - تقدير درجة نمو المصرف والكشف عن نقاط القوة والضعف
 - تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات اللازمة
 - قياس مستوى اداء المصرف وفعاليتته الكلية .
 - قياس الفعالية باستخدام مختلف الموجودات التي يحصل عليها المصرف
- 3-2-7- أنواع مؤشرات الاداء المالي :** يمكن تقسيم مؤشرات الاداء المالي الى اربع مجاميع رئيسية (محمد واخرون , 2008 : 54)
- مؤشرات الربحية .
 - مؤشرات السيولة.
 - مؤشرات ملاءة رأس المال.
 - مؤشرات توظيف الاموال. وستقتصر الدراسة الحالية على مؤشرات الربحية والسيولة فقط.



أ. مؤشرات الربحية :- Profitability Indicators وهي عبارة عن المؤشرات التي تقيس نتائج أعمال المصرف وكفاءة القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة العليا ومدى امكانيتها على تحقيق الربح ,حيث يتم ذلك من خلال استخدام ايراداتها المتاحة لتوليد العوائد من الاموال المستثمرة بطرق مختلفة , "وتركز هذه المؤشرات على العلاقة بين نتائج المستقبل ومواردها المتاحة " وان ارتفاع هذه المؤشرات يدل على فعالية المصرف في تحقيق الارباح , وتهتم الإدارة العليا بهذه النسب من اجل معرفة مدى نسبة نجاحها في تنفيذ السياسات الربحية المخطط لها وفعاليتها في استخدام مواردها المتاحة, ولا تقتصر اهمية هذه النسب على الإدارة فقط بل يهتم بها ايضا المستثمرين لمعرفة مستوى العائد المتوقع على اموالهم المستثمرة في المصرف , وكذلك المودعين والمقترضين لكي يطمأنوا على امكانية المصرف في سداد التزامات فوائده القروض في وقتها وتعد مؤشرات السيولة من اهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الاداء المالي للمصرف (Norton & Porter,2009;675). وتتضمن الربحية مؤشرات عدة سنتقصر الدراسة الحالية على :

- نسبة العائد على الموجودات : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته في تحقيق الربح (Rosenban & pearl ,2013;58).وان ارتفاع هذه النسب يدل على كفاءة المصرف في استعمال موجوداته بشكل صحيح ويمكن قياسه وفق الصيغة التالية (penman ,2010;369).

نسبة العائد على الموجودات = (الصافي الربح بعد الضريبة)/(اجمالي الموجودات) × 100%

- نسبة العائد على حق الملكية : تقيس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المالكين من استثمار اموالهم بالمصرف (Jadah et al., 2020: 128). وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة ادارة المصرف ويمكن قياسها وفق الصيغة التالية (Casu et al., 2006;214)

نسبة العائد على حق الملكية = ((الصافي الربح بعد الضريبة)/(حق الملكية) × 100%

ب. مؤشرات السيولة liquidity indicators : هي نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة , (Bhunia et al ,2011;270) وتعرف السيولة قدرة وقابلية المصرف على سداد التزاماته المستحقة في تاريخ الاستحقاق , حيث لا يعرضه ذلك الى حالة العسر المالي عند السداد (محمود وحسين ,2012: 46). وتدرج سيولة الموجودات ضمن القوائم المالية بإسم الموجودات المتداولة الى رأس المال العامل لأنها تمثل الموارد المطلوبة لعمليات المصرف اليومية على المدى الطويل , وان الاستثمار في رأس المال العامل هو استعمال الموجودات المتداولة لمواجهة الالتزامات القصيرة (Jadah et al., 2020:81). وتتضمن السيولة:

- نسبة التداول : تقيس هذه النسبة الى مدى امكانية المصرف في الوفاء بالتزاماته اتجاه مطلوباته المتداولة في الاجل القصير , وان ارتفاع هذه النسبة تعني ان المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته (Doss et al ,2007;115).

نسبة التداول = (الموجودات المتداولة)/(المطلوبات المتداولة) × 100%

- نسبة السيولة السريعة : تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الاجل من موجوداته سهلة التحويل الى النقدية وتشمل هذه الموجودات "النقدية , الاوراق المالية والذمم المدينة " ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية (Lasher ,2008;4).

نسبة السيولة السريعة = (الذمم المدينة + الاوراق المالية + النقدية)/(المطلوبات المتداولة) × 100%

-4 الجانب العملي

-1-4 التحليل المالي لمؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة للمصارف عينة الدراسة



الجدول (1) التضخم ومؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة

years	الشرق الأوسط			سومر			الأهلي العراقي			Inflation
	ROE	ROA	LIQ.	ROE	ROA	LIQ.	ROE	ROA	LIQ.	
2005	38.14%	3.43%	5.08%	5.28%	0.25%	71.29%	0.00%	0.28%	149.97%	0.37
2006	14.70%	4.60%	52.58%	0.05%	2.73%	43.69%	-2.82%	-16.91%	161.61%	0.532
2007	70.67%	0.31%	48.93%	0.03%	3.19%	87.45%	0.00%	164.38%	169.38%	0.308
2008	21.89%	-0.92%	42.99%	0.04%	1.12%	166.73%	0.00%	44.34%	107.13%	0.027
2009	15.50%	3.19%	73.81%	0.02%	4.63%	61.69%	1.13%	62.31%	124.12%	-0.028
2010	1.03%	6.42%	69.33%	3.42%	0.40%	125.38%	0.22%	10.16%	92.76%	0.0246
2011	13.38%	6.63%	69.74%	0.04%	0.14%	102.32%	2.37%	13.51%	138.79%	0.056
2012	12.93%	7.48%	73.49%	0.03%	0.43%	133.18%	9.90%	45.71%	141.11%	0.061
2013	11.77%	3.98%	73.86%	0.74%	0.55%	162.38%	8.23%	25.58%	102.46%	0.019
2014	1.37%	3.98%	93.02%	0.76%	0.55%	154.41%	3.40%	11.82%	116.18%	0.022
2015	1.96%	3.41%	81.91%	0.61%	0.99%	194.32%	0.88%	4.28%	113.11%	0.014
2016	4.09%	0.02%	93.25%	1.41%	1.07%	253.43%	8.18%	4.07%	126.02%	0.005
2017	-222.69%	-0.60%	86.52%	0.15%	0.10%	213.90%	1.04%	0.49%	126.33%	0.002
2018	-0.86%	-3.26%	539.66%	0.34%	0.22%	212.45%	-3.07%	-1.50%	142.23%	0.004
2019	29.44%	-0.34%	84.46%	0.37%	0.29%	294.18%	3.57%	1.45%	142.20%	-0.002
2020	-0.78%	0.06%	84.17%	0.38%	0.32%	356.51%	6.47%	2.22%	87.47%	0.006
average	0.78%	2.40%	98.30%	0.84%	1.06%	164.58%	2.47%	23.26%	127.55%	0.0887875
MAX	70.67%	7.48%	539.66%	5.28%	4.63%	356.51%	9.90%	164.38%	169.38%	0.532
MIN	-222.69%	-3.26%	5.08%	0.02%	0.10%	43.69%	-3.07%	-16.91%	87.47%	-0.028

المصدر : البيانات المالية من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة ، سنوات مختلفة، بيانات التضخم من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، سنوات مختلفة. باستخدام المعادلة التالية

الرقم القياسي لأسعار المستهلك = الرقم القياسي لأسعار المستهلك السنة الحالية - الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة

نلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

1. تباين نسب التضخم خلال سنوات الدراسة فكانت أكبر نسبة هي (0.532) في سنة 2006 وأصغر نسبة هي (-0.028) في سنة 2009.
2. تذبذب مؤشرات الأداء لمصرف الشرق الأوسط وكانت كالآتي:
 - أ- أكبر نسبة لمؤشر ROE هي (70.67%) في عام 2007 و أصغر نسبة هي (-222.69%) وهي تدل على تحقق الخسارة لدى المصرف.
 - ب- أكبر نسبة لمؤشر ROA هي (7.48%) في عام 2012 و أصغر نسبة هي (-3.26%) وتدلل على تحقق الخسارة لدى المصرف.
 - ت- أكبر نسبة لمؤشر LIQ هي (539.66%) في عام 2018 وتدلل على الاحتفاظ بسيولة عالية جداً وعدم استثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة و أصغر نسبة هي (5.08%) في عام 2005 وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (98.30%).
3. تذبذب مؤشرات الأداء لمصرف سومر وكانت كالآتي:



- أ- أكبر نسبة لمؤشر ROE هي (5.28%) في عام 2005 و أصغر نسبة هي (0.02%) وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (0.84%).
- ب- أكبر نسبة لمؤشر ROA هي (4.63%) في عام 2009 و أصغر نسبة هي (0.10%) في عام 2017 وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (1.06%).
- ت- أكبر نسبة لمؤشر LIQ هي (356.51%) في عام 2020 وتدل على الاحتفاظ بسيولة عالية جداً وعدم استثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة و أصغر نسبة هي (43.69%) في عام 2006 هي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (164.58%).
4. تذبذب مؤشرات الأداء لمصرف الأهلي العراقي وكانت كالتالي:
- أ- أكبر نسبة لمؤشر ROE هي (9.90%) في عام 2012 و أصغر نسبة هي (-3.07%) عام 2018 وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (2.47%).
- ب- أكبر نسبة لمؤشر ROA هي (164.38%) في عام 2007 و أصغر نسبة هي (-16.91%) في عام 2006 وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (23.26%).
- ت- أكبر نسبة لمؤشر LIQ هي (169.38%) في عام 2007 وتدل على الاحتفاظ بسيولة عالية جداً وعدم استثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة و أصغر نسبة هي (87.47%) في عام 2020 هي نسبة منخفضة جداً قياساً بمتوسط فترة الدراسة للمصرف البالغ (127.55%).
- 2-4 تحليل علاقات الارتباط بين التضخم ومؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة للمصارف عينة الدراسة

الجدول (2) مصفوفة معاملات الارتباط بين التضخم والمؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة للمصارف عينة الدراسة للفترة (2005-2020)				
المصارف	Variable	ROE	ROA	LIQ.
الشرق الأوسط	Pearson's R	0.62	0.13	-0.06
	Sig.	0.025	0.681	0.858
سومر	Pearson's R	-0.11	0.3	-0.58
	Sig.	0.726	0.308	0.037
الأهلي العراقي	Pearson's R	-0.39	0.56	0.71
	Sig.	0.191	0.46	0.007

المصدر من اعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS V 22

نلاحظ من الجدول (2) الآتي:

1. توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين التضخم ومؤشر ROE فقط لمصرف الشرق الأوسط بلغت قيمتها (0.62) بمعنوية (0.025) وهي اصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة البالغ (0.05).
2. توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين التضخم ومؤشر LIQ فقط لمصرف سومر بلغت قيمتها (-) (0.58) بمعنوية (0.037) وهي اصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة البالغ (0.05).
3. توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين التضخم ومؤشر LIQ فقط لمصرف الأهلي العراقي بلغت قيمتها (0.71) بمعنوية (0.007) وهي اصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة البالغ (0.05).
4. من خلال نتائج علاقات الارتباط أعلاه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.



3-4- تحليل علاقات التأثير بين التضخم ومؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة للمصارف عينة الدراسة

سيتم تحليل علاقات التأثير بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبار (F) وقيم (P) التي تعبر عن معنوية نموذج الانحدار واختبار (t) وقيم (P) التي تعبر عن معنوية معامل الانحدار.

1. تحليل علاقات التأثير لمصرف الشرق الأوسط

الجدول (3) تقدير معاملات الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التضخم في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الشرق الأوسط						
Model Summary - ROE						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			0.05	0.961
H1	0.289	0.084	1.277	0.277	-0.51	0.618
Inflation					1.13	0.277
Model Summary - ROA						
Model	R	R ²	F	p	t	p
H0	0	0			3.061	0.008
H1	0.192	0.037	0.536	0.476	2.267	0.04
Inflation					0.732	0.476
Model Summary - LIQ						
Model	R	R ²	F	p	t	p
H0	0	0			3.281	0.005
H1	0.265	0.07	1.062	0.32	3.371	0.005
Inflation					-1.03	0.32

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج JASP V 0.16

يبين الجدول (3) ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (ROE) (0.084) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (8.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (ROE) وان (91.60%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (ROE) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.277) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).
- بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (ROA) (0.037) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (3.70%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (ROA) وان (96.30%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (ROA) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.476) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).
- بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (LIQ) (0.07) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (LIQ) وان (93%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين



التضخم ومؤشر (LIQ) هو قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.32) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).

2. تحليل علاقات التأثير لمصرف سومر

الجدول (4) تقدير معلمات الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التضخم في مؤشرات الأداء المالي لمصرف سومر

Model Summary - ROE						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			2.298	0.036
H1	0.249	0.062	0.927	0.352	1.526	0.149
Inflation					0.963	0.352
Model Summary - ROA						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			3.243	0.005
H1	0.315	0.099	1.542	0.235	2.268	0.04
Inflation					1.242	0.235
Model Summary - LIQ						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			7.568	0.002
H1	0.584	0.341	7.246	0.018	9.17	0.001
Inflation					-2.692	0.018

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج JASP V 0.16

يبين الجدول (4) ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (ROE) (0.062) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (6.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (ROE) وان (93.8%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (ROE) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.352) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).
- بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (ROA) (0.099) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (9.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (ROA) وان (90.1%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (ROA) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.235) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).
- بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (LIQ) (0.341) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (34.1%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (LIQ) وان (65.9%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (LIQ) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.018) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).



3. تحليل علاقات التأثير لمصرف الأهلي العراقي

الجدول (5) تقدير معلمات الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التضخم في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الأهلي العراقي

Model Summary - ROE						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			1	0.333
H1	0.46	0.212	3.756	0.073	0.073	0.999
Inflation					1.938	0.073
Model Summary - ROA						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			2.165	0.047
H1	0.121	0.015	0.21	0.654	1.612	0.129
Inflation					0.458	0.654
Model Summary - LIQ						
Model	R	R ²	F	p	t	p
Ho	0	0			21.6	0.001
H1	0.663	0.439	10.967	0.005	22.666	0.001
Inflation					3.312	0.005

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج JASP V 0.16

يبين الجدول (5) ما يلي:

(4) بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (ROE) (0.212) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (21.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (ROE) وان (78.8%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (ROE) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.073) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).

(5) بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (ROA) (0.015) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (15%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (ROA) وان (85%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد عدم وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (ROA) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.654) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).

(6) بلغت قيمة معامل التفسير بين التضخم ومؤشر (LIQ) (0.439) أي ان التغيرات بالتضخم استطاعت ان تفسر فقط (43.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر (LIQ) وان (56.1%) من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في النموذج. وان ما يؤكد وجود علاقة تأثير بين التضخم ومؤشر (LIQ) هو (قيم (p) التابعة لاختبار (F) إذ بلغت (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05).

واستناداً لنتائج تحليل علاقات التأثير لجميع المصارف نرفض الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية (H02) التي تنص على (لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم ومؤشرات الأداء المالي بمستوى معنوية 5% للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2020) ، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على " توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم وأحد مؤشرات الأداء المالي ولمصرف واحد على الأقل ، إذ كانت هناك علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر (LIQ) لمصرفي سومر والأهلي العراقي.



5- الاستنتاجات والتوصيات

1-5- الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج التحليل تفاوت التضخم بنسب كبيرة جداً من سنة لأخرى وهذا يعني قصور الجهات القائمة على السياسة النقدية وعدم اتباع أسلوب التضخم المستهدف.
2. أظهرت نتائج التحليل المالي ان الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة يتسم بالضعف، وهذا يعني عدم تحقيق ربحية وسيولة كافية تتناسب ومستوى المخاطر التي تتحملها المصارف.
3. أظهرت نتائج تحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر ROE لمصرف الشرق الأوسط.
4. أظهرت نتائج تحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر LIQ لمصرف الأهلي العراقي.
5. أظهرت نتائج تحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائياً بين التضخم ومؤشر ROA لمصرف سومر.
6. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم وبين جميع مؤشرات الأداء المالي مصرف الشرق الأوسط.
7. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير دالة احصائياً بين التضخم وبين مؤشر LIQ لمصرفي سومر والأهلي العراقي اما بالنسبة لمؤشري ROA , ROE فلا توجد علاقة تأثير دالة احصائياً.

2-5- التوصيات

1. ضرورة تطبيق الجهات المسؤولة عن السياسات النقدية لأسلوب التضخم المستهدف بغرض التحكم بنسب التضخم كلما اقتضت الحاجة والتزام السلطة النقدية صراحةً بتحقيق تضخم مستهدف في الأجل القصير.
2. ضرورة استخدام السياسة الانكماشية بين فترة وأخرى لسحب كتلة النقد الفائض في الاقتصاد.
3. ضرورة تشكيل لجان حكومية مهمتها مراقبة النسب المالية والأداء المالي للقطاع المصرفي واعداد تقارير بها لبيان نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي ومعالجة نقاط الضعف.
4. على إدارات المصارف عينة الدراسة العمل على تحقيق التوازن بين هدفي الربحية والسيولة.
5. على إدارات المصارف عينة الدراسة التي تعاني من نسب سيولة مرتفعة استغلال فوائض السيولة وتوجيهها نحو الاستثمارات المرهبة.
6. يوصي الباحثان الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والأداء المالي المصرفي باستخدام مؤشرات الأداء الأخرى كنسب الملاءة المالية ونسب التوظيف بالإضافة للمؤشرات الحالية وتطبيقها على القطاع المصرفي العراقي ككل واستخدام نماذج تحليلية أخرى.

6- المصادر:

1-6- المصادر العربية:

أ- الكتب

1. الامين, عبد الوهاب والباشا, زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد الكلي الجزء الثاني، دار المعرفة – الكويت، 1983.



2. بول .سامويسلون ،ويليام ونورد هاوس ، الاقتصاد ،ترجمة هاشم عبدالله ،نيويورك ، 2001.
 3. رجب ، وضاح نجيب ، التضخم والكساد والاسباب وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، طبعة 1 دار النفائس للنشر والتوزيع عمان ، 2010 .
 4. الشماع ، خليل محمد حسن و حمود ، خضير كاظم ، نظرية المنظمة ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن ، 2007.
 5. الشيخ طه ، رانيا ، التضخم واسبابه واثاره وطرق معالجته ، صندوق النقد العربي، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2021 .
 6. عبد العال ،محمد ،التضخم الاقتصادي واثاره ،دار الجنان ، بيروت ، 1990.
 7. غزال ، ميسر جاسم ، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 49 ، جامعة البصرة ، 2008 .
 8. الملكاوي ،ابراهيم الخلوف ، ادارة الاداء باستخدام بطاقة الاداء المتوازن ،مؤسسة الواروق للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008.
 9. الوادي ، محمود حسين ، نزال ، عبد الله إبراهيم ، أدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2010 .
- ب- المؤتمرات العلمية :
1. يونس ،عدنان حسين ، التضخم ودور الضرائب المباشرة واعادة التوزيع في العراق للفترة (1986-1996) ، المؤتمر العلمي الاول ، الضريبة دعامة اساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الهيئة العامة للضرائب ،بغداد ، 2001.
- ت- الرسائل والأطروحات الجامعية
1. الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي ، تأثير الاليات الداخلية في الاداء والمخاطر المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية دراسة تحليلية للمدة (1992-2005)، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ، بغداد – العراق، 2008 .
 2. الطيب ، وجدي ، التخطيط باستخدام بطاقة الاداء المتوازن واثره على تحقيق الميزة التنافسية في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، 2016 .
 3. لمحنت، حسين ؛ وشريط خالد ؛ و صّماري ، عبد السلام ، التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية بأستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية،الجزائر، 2019
 4. المحجوب ، فائز عبد محمد ، المخاطر الاستراتيجية وأثرها على الاداء ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ، بغداد – العراق ، 1999 .
- ث- الانترنت:
1. حسن علي دنيف ، رؤية في اسباب التضخم في العراق ، 2008 .(www.silroonline.org)
 2. العسومي ، محمد ، ارتفاع اسعار النفط ومعدلات التضخم ،معهد الامام الشيرازي للدراسات ، 2008 ، متاح على الرابط التالي (www.silroonline.org)
- 2-6- المصادر الاجنبية

A. Books:

1. Daft, R.L, **Management**, 6th Ed, Thomson South – Western, USA, 2001.
2. Doss ,Gregory G,L , Umpkin GT,Eisner , Alan, B, **Strategic Management Tex And Cases** , 3rd Edition , Mcgraw _Hill Companies New York ,2007.
3. Haag , Stephen , Baltzan , Paige , Phillips , Amy, **Business Drien Technology**, Mcgraw- Hill Companies , Inc., New York , 2008.



4. Lasher ,William .R, **Financial Management ;A Practical Approach** ,5th Edition ,Thomson ,South –Western ,Mason ,USA 2008.
5. Miller , Alex & Doss , Gregory . G , **Strategic Management** , 2nd Ed. , Mcgraw – Hill , USA , 1996 .
6. Norton ,Curtis .L,Porter ,Gary , A. , **Introduction Accountiny**, 2nd Edition ,Cengage Learning ,South _Western ,USA,2009.
7. Penman ,Steph H., **Financial Statement Analysis And Security Valuation** ,14th Edition , Mcgraw –Hill Companies,Inc .New York 2010.
8. Rose , Peter .S , Hudgins , Sylvia .C , **Bank Management & Financial Services** , 7th Edition , Mcgraw-Hill Companies , Inc., New York, 2008.
9. Rose , Peter .S , Hudgins , Sylvia .C , **Bank Management & Financial Services** , 8th Edition , Mcgraw-Hill Companies , Inc., New York, 2010.

B. Scientific Journals And Conferences:

1. Al-Husainy, N. H. M., & Jadah, H. M.,1 **The Effect of Liquidity Risk and Credit Risk on the Bank Performance: Empirical Evidence from Iraq.** *IRASD Journal of Economics*, Vol. 3, No. 1, (2021): 58-67.
2. Ali ,B.J.,& Oudat, M.S , **Financial Risk And Financial Performance In Listed Commercial And Bank In Bahrain Bourse** , International Journal Of Innovation , Creativity And Change,13,12,(2020):160-180 .
3. Almotairi , Mohammed , **CRM Success Factors Taxonomy** , European And Mediterranean Conference On Information Systems , May 25-26 , 2008.
4. Buigut ,Kibet &Soi ,Neddy &Koskei ,Irene &Kibet ,John , **The Effect Of Capital Structure On Share Price** ,European Journal Of Business And Management ,Vol .5,No.9,2013.
5. Cruz-García, P., Forte, A. And Peiró-Palomino, J., **On The Drivers Of Profitability In The Banking Industry In Restructuring Times: A Bayesian Perspective**, Applied Economic Analysis, Vol. 28 No. 83,(2020): 111-131. <https://doi.org/10.1108/AEA-01-2020-0003>.
6. Jadah, H. M., Alghanimi, M. H. A., Al-Dahaan, N. S. H., & Al-Husainy, N. H. M., **Internal and external determinants of Iraqi bank profitability.** *Banks and Bank Systems*, Vol. 15 No. 2, (2020): 79-93.
7. Jadah, H. M., Hasan, M. F., & Al-Husainy, N. H. M., **Dynamic panel data analysis of capital structure determinants: Evidence from Iraqi banks.** *Journal of Business Strategy, Finance and Management*, Vol. 2, (2021): 102-114.
8. Jadah, H. M., Hassan, A. A., Hameed, T. M., & Al-Husainy, N. H. M. **The impact of the capital structure on Iraqi banks' performance.** *Investment Management & Financial Innovations*, Vol. 17, No. 3, (2020): 122-132.
9. Mohammad ,S.,Asutay , M., Dixon, R., & Piatonova, E, **Liquidity Risk Exposure And Its Determinants In The Banking Serctor :A Comparative Anaiysis Between Islamic , Conventional And Hybrid Bank** , Journal Of International Markets Institutions And Money ,66 (2020):1-46.
10. Popa , Anica I & Cucui . G , **A Framework For Enhancing Competitive Intelligenc Capabilities Using Decision Support System Based On Web**



Mining Techniques , Int . J . Of Computers , Communication & Control, Vol .1 ,No.4, 2009.

11. Saghir , G& Ch ,E, **Risk Managemant& Financial Performance Of Commercial Banks In Pakistan** , The Journal Of Business 9,1, (2020):87-103.
12. Widagdo , Ari Kuncara & Ika , Sii Rochmah , **The Interest Prohibition And Financial Performance Of Islamic Banks : Indonesian Evidence** , International Business Research , Vol .1 , No.3, 2008 .

C. Theses:

1. Mossa, F.F , **Commercial Bank Operational Risk Management EXPLORATORY Study On Selected Ethiopian Commercial Banks**, Master Thesis In Business Administration , School Of Graduate Studies Of AAU, 2011.